لا لتمليك رقبته اما لو قطه لتمليك رقبته فانه يملك ذلك
النووي في مجموعه في باب الزكاة اما اقطاع الغامر فظاهر
اطلاقهم منعه وبه صرح الماوردي وسكتوا عن الاقطاع
المعروف للجندي في ارض عامرة للاستغلال بحيث تكون
منافعها لبيت المال يتركها الامام منه وسكتوا عن ملك المنفعة
لكن في فتاوى النووي جواز اجارتها وقضيته ان للجندي
ملك المنفعة قال بعضهم وما يحصل للجندي من الغلاج من
مغل وغيره فحلال بطريقه انتهى قوله او استولى عليه
من موات بلاد الكفار عبارة الاسعاد ولو استولى على
الغانمون على موات بدار الكفار عنوة المسلمين لم يصر
غنيمة لان الغنيمة ما يملك الكفار والموات غير مملوك لهم
الا ان استيلاء الغانمين عليه تحريز يصير به الغانمون
احق باحيائه اربعة اخماسه او ما قدروا عليه منها واهل الخمس
احق باحياء خمسه فان اعرض الغانمون فاهل الخمس احق بالاحياء
وان اعرض بعض الغانمين فالباقون احق بالاحياء وان اعرض
الغانمون واهل الخمس فللغير من المسلمين احياؤه انتهى
وبذلك علم ان كلام الشارح مصور بما اذا كان الكفار
يدبون المسلمين عن مواتهم قوله بعد خروج به مالو
استهل ولم يذكر عددا فمقتضى عبارة اصل الروضة انه
لا يهمل وقال السبكي ينبغي اذا عرف الامام انه لا عذر له
في المدة انه يأخذ منه في الحال وكذا اذا لم تطل المدة
وعلم منه الاعراض انتهى اسعاد قوله حمى النقيع بالنون
وهو من ديار هوازن في شمال وادي العقيق انتهى

قوله

قوله ان يحمي الماء العد بكسر هو الماء الكثير الذي لا ينقطع
قوله بان ظهرت المصلحة فيه اي النقص قوله فلا يغير كما
قال بعضهم لخشية ان يكون كفرا فصل في بيان حكم
المنافع المشتركة بقاع الارض اما مملوكة واما محبوسة على جهة من
العامة وخاصة كالشوارع والمساجد والمقابر والرباطات المعدة
واما متفكة عن جهة العامة وخاصة وهي الموات ومقصود
الفصل القسم الثاني قوله مما ينقل بعد فان كان مثبتا كنا
دكة لم يجز انتهى قوله فهو احق كما يؤخذ من التعليل لان المسلم
له مزية على الكافر وللامام اقطاع الشوارع اقطاع ارفاق
لان اقطاع تمليك قوله او سماع درس بني بدي مدرس
ان افاد او استفاد والا فلا لاوجه قوله فلم يعرف هذا
ما نقله الرافعي عن ابن عاصم العبادي والغزالي وقال انه اشهر
ما خذ الباب ونقل الماوردي انه يبطل حقه بها وزاد النووي
قلت هذا ما صححه في الاحكام السلطانية عن جمهور الفقها
وهو مالك اذا حق فمقتضى كلامه ان الشافعي رضي الله عنه
واصحابه من الجمهور انتهى وزاد الاذرعي وقال يعني الماوردي
ان القول بانه احق فمقتضى كلام الشافعي رضي الله عنه
واصحابه من الجمهور انتهى غير صحيح وقال في الخبر انه غلط ظاهر
والظاهر ما حكاه الماوردي عن الجمهور وهو المذهب
المنقول وهو ما رد قضاه الاتمام كما به وقول النووي في شرح
مسلم ان اصحابنا قالوا انه احق به واذا حضر لم يكن للغائب ان
يعود فيه الظاهر اذ اخذه من كلام الرافعي مسلما والمنقول
ما قدمناه انتهى شرح البهجة قوله او سبق الى محل منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)